



## رئيس مجلس إدارة البنك استعرض تجربته الرائدة بالعمل المصرفي الإسلامي منذ تأسيسه عام 1977

# حمد المرزوق: «بيتك» يمتلك موارد ضخمة.. وإدارة حصيفة للمخاطر

■ البنك استطاع تخفيض التسهيلات المتعثرة لأقل من 2٪ خلال 6 سنوات ماضية ■ البنك يركز على الأنشطة المصرفية الأساسية لاسهامها بدرجة عالية من الاستقرار  
■ إسهامات الكيانات التابعة الخارجية في أرباح البنك تتراوح بين 25 و30٪ ■ «بيتك» لديه مشاركة فعالة بالمشاريع التنموية وملتزم بدعم الاقتصاد الوطني

مشاريع البيئة والطاقة المتجددة. **الدَّين العام.. ليس بدعة** فيما يخص قانون الدين العام، أفاد المرزوق بأن العديد من دول العالم تعمل على إقراره لسد عجز ميزانياتها، وهو ليس «بدعة»، موضحاً: لدى الكويت خياران لتمويل العجز المتراكم، وهما الاقتراض أو تسييل الاستثمارات الخارجية.

ولفت إلى أنه خلال الفترة الماضية تم تسييل الإحتياطي العام ووصل إلى «صفر»، وما تبقى منه نحو 3 إلى 4 مليارات دولار، وهي قروض لدول لا تكون ذات تصنيف عالٍ فلا إمكانية لهذه المبالغ لـ «تكييها» أو تسييلها واستخدامها لتمويل العجز.

وتابع المرزوق حديثه بالقول: «بسبب (تسييس) ملف الدين العام أدى إلى تأخير إصدار القانون، وحتى لو أقر اليوم لن يكون كافياً لمواجهة العجز المتراكم، بالتالي لا بد أن تكون الاستدانة عن طريق برنامج تمويلي وعلى فترات زمنية، وليس بين ليلة وضحاها». وأضاف: «أصبح لا يوجد خيار إلا أن (تجرع الدواء المر) وتسييل الإحتياطي الأجيال القادمة، وهذا خيار لا أحد يرضى به، ولكن لا مفر منه، بسبب التأخر في إقرار قانون الدين العام، ولابد من اللجوء إلى البنوك الدولية للاقتراض، وليس من المصارف، لأن ذلك سيكون أرخص لحكومة الكويت، والتي قد تكلفها ما يقارب 2٪ فقط، في حين أن الاستثمارات الخارجية تدر 10٪».

المنفذة لمشروع مطار الكويت الجديد، مضيفاً أن البنك يساهم في تمويل القطاع النفطي، ومنها تمويل الشريحة الإسلامية البالغة حوالي 400 مليون دينار، التي كانت من نصيب البنوك الإسلامية، وكان «بيتك» قائداً لهذه الشريحة.

وأكد اهتمام «بيتك» في مشروعات التنمية، والتزامه اتجاه الدولة في المساهمة بالمشاريع المهمة للاقتصاد المحلي، مشيراً إلى أن طبيعة الهوامش من المشاريع الحكومية قليلة لأن المقترض له تصنيف سيادي عالٍ، وبالتالي تكون الهوامش غير كبيرة، ولكن مساهمتنا فيها هي جزء من مسؤولية البنك في خدمة الاقتصاد المحلي.

### صكوك خضراء

أما حول إصدار صكوك الاستدامة الخضراء لصالح «بيتك تركيا» بقيمة 350 مليون دولار مؤخراً، صرح المرزوق بأن هذه التجربة كانت ناجحة، ولا يوجد ما يمنع من تطبيقها في الكويت، لكن نجد الطلب في الوقت الحالي على مثل هذه الإصدارات محلياً قد لا تكون بذات القوة. وبين أن التغطية على مبلغ الإصدار قدر بنحو 12 ضعفاً، وتجاوزت الطلبات 4,3 مليارات دولار، بعد أن شهد طلباً كبيراً من مستثمرين إقليميين ودوليين تجاوز عددهم 179 مستثمراً، لافتاً إلى أن ربع تلك الصكوك تم توجيهها إلى تمويل



حمد المرزوق

«بيتك»، أوضح المرزوق أنها تشكل تقريباً بين 25 و30٪ من أرباح «بيتك» التمويل، معظمها من «بيتك تركيا». وأضاف بأن «بيتك تركيا» يمتلك شبكة فروع واسعة، ويعتبر الأول في تركيا من ناحية البنوك الإسلامية بشبكة فروع تصل إلى 400 فرع، ولدينا حصة سوقية تتراوح بين 2,5٪ و3٪ من السوق التركي الضخم.

### تمويل المشاريع

بين المرزوق أن لدى «بيتك» مشاركة فاعلة في مشاريع التنمية، ومنها التعاون مع شركة ليماك التركية

وهي في طور تطوير نظام جديد سيكون نقلة نوعية في طبيعة التكنولوجيا التي تدار في «بيتك» والبنوك الإسلامية عموماً. ولفت إلى أن «بيتك» قدم حلولاً تكنولوجية متطورة جداً من ضمنها الجهاز التفاعلي (XTM)، الذي يتيح للعميل إجراء كافة معاملاته المصرفية من خلاله ودون أن يلتقي مع أي موظف، وهذا هدف البنك بأن ينجح العميل كل معاملاته «أونلاين» من دون الحاجة إلى زيارة الفرع.

وحول الإسهامات من الكيانات التابعة الخارجية في صافي أرباح

نشأتها، فيما يخص توظيف مواردها المالية والودائع بسبب ندرة الأدوات والصيغ التمويلية التي تتوافق مع أحكام الشريعة، وكيف استطاعت بعد ذلك بفضل التطور والابتكار أن تتغلب على هذه المعوقات.

وقال المرزوق إن التحديات التي بدأت مع إنشاء البنوك الإسلامية آنذاك هو اعتمادها على الاستثمارات العقارية والمالية، التي تعتبر عرضة للتقلبات المالية، فعلى سبيل المثال في 2007 شكلت الإيرادات من الاستثمارات المالية نحو 266 مليون دينار من أرباح البنك البالغة 276 مليون دينار، أي ما يعادل 95٪، ونحو 32٪ من إيراداته الإجمالية.

ولكن بعد تركيز البنك حالياً على الأنشطة المصرفية والتمويلية التي تتسم بأنها ذات درجة عالية من الاستقرار نجد أن نسبة الإيرادات الاستثمارية من إيرادات البنك نحو 0,5٪، أي نحو 4 ملايين دينار فقط من أرباح الربع الثالث من 2021، وهذا يمثل تحولاً جذرياً في صيغة ونموذج عمل البنك، نتيجة الإستراتيجية التي تبناها مجلس الإدارة خلال السنوات الماضية.

### موارد ضخمة

ومن ناحية التكنولوجيا والمنظورة لدى «بيتك»، أكد المرزوق أن «بيتك التمويل» يمتلك موارد مالية وتكنولوجية ضخمة، ولديه شركة متخصصة بالأنظمة المصرفية «ITS»

قال عضو مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حمد المرزوق، إن «بيتك» يملك موارد مالية وتكنولوجية ضخمة وأن إدارة البنك تتبع منهجية حصيفة للمخاطر، ومستويات سيولة عالية، وقاعدة أصول سليمة، إضافة إلى ذلك جودة أصوله، وهذه العوامل مجتمعة ساعدته على تخطي الأزمات التي مرت على الكويت والعالم.

وكشف المرزوق أن بيت التمويل الكويتي استطاع خلال السنوات الست الماضية تخفيض التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى أقل من 2٪ من 4,6٪ في العام 2014، مضيفاً أن معدل التغطية كانت بحدود 120٪، فيما ارتفع حالياً إلى نحو 280٪، وهذا ما يعزز من قدرة البنك لمواجهة الصدمات والأزمات.

### تجربة رائدة

واستعرض المرزوق، بمناسبة مرور 80 عاماً على تأسيس القطاع المصرفي الكويتي، تجربة «بيتك» الرائدة في مجال العمل المصرفي الإسلامي، كونه من أوائل البنوك الإسلامية الذي أنشئ في الكويت عام 1977، وجاء تأسيسه لاستيفاء طلب شريحة مهمة من العملاء بالرغبة بإجراء معاملاتهم المصرفية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وأشار إلى أبرز التحديات التي واجهت البنوك الإسلامية في بداية

## دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

الأمر الكويتي سواء داخل البلاد أو خارجها. وأكد أن دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يعتبر جزءاً رئيسياً من المسؤولية الاجتماعية للبنك، لافتاً إلى أن «بيتك» لديه وحدة متخصصة تقدم باقة متنوعة من الحلول والخدمات المصرفية وتمويلية تلبى مختلف احتياجات القطاع.

قال المرزوق إن تلبية احتياجات واهتمامات المجتمع هي جزء أساسي من منهجية «بيتك». وأشار إلى أن من ضمن المبادرات الاجتماعية لـ «بيتك» سداد مديونيات عدد من الغارمين المتعثرين والذين صدرت في حقهم أحكام قضائية، بالإضافة إلى مساهمات كبيرة أخرى بالتعاون مع الهلال

بعد أن أصبح يشكل عبئاً على المالية العامة، ويؤثر على التصنيف الكويدي السيادي لأن من بين الالتزامات على الكويت ليس فقط العجز، وإنما أيضاً التزامات تجاه ضمان الودائع، بالتالي فإن إلغاء سيسهم في تحسين التصنيف الائتماني، وفي ذات الوقت يترك مجالاً لتفعيل آلية السوق والمنافسة بين البنوك.

## «ضمان الودائع».. لا حاجة منه

أفاد المرزوق بأن قانون ضمان الودائع أتى لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية في 2008، حينها رأى بنك الكويت المركزي حاجة لوضع قانون لضمان الودائع حفاظاً على مستويات السيولة لدى البنوك، لكن مع وصول المصارف المحلية إلى مستويات ملاءة مالية جيدة، أصبح من الضرورة إلغاء هذا القانون. وأضاف أن هناك أيضاً أسباباً أخرى تدفع لإلغاء القانون

## «التمويل العقاري» يحتاج إلى تحرير الأراضي

قال المرزوق إن الكويت الدولة الوحيدة التي لا يوجد بها قانون للتمويل العقاري، مشيراً إلى أن المواطن أصبح بسبب الحدود المفروضة لسقف الاقتراض، وأسعار العقار المتضخمة غير قادر على شراء سكن.

وذكر أن هناك قلقاً «مشروعاً» عند البعض بأن إقرار القانون قد يؤدي إلى زيادة أسعار العقار، وبالتالي لا بد أن يواكب ذلك أمرين مهمين: تحرير الأراضي، والسماح للقطاع الخاص بتطوير العقار السكني مع وضع قيود محددة.

## سنوفر خدمة VoWiFi مكالمات HD عالية الجودة

# «Ooredoo الكويت» تقدم خدمة المكالمات الصوتية عبر الشبكة اللاسلكية لعملائها الأفراد

و دون الحاجة لتحميل أي تطبيق. كما أوضحت Ooredoo أنه حالياً أصبحت خدمة المكالمات الصوتية عبر الشبكة اللاسلكية متوافرة لجميع عملاء الشركة على هواتف iPhone الحديثة ابتداءً من iPhone 6 فالنسخ الأحدث، مع ضرورة تحديث نظام التشغيل iOS الخاص بهم كي يتمكنوا من الاستمتاع بهذه الخدمة، بالإضافة إلى ساعات Apple المزودة بشريحة اتصال، ومعظم هواتف هواوي Honor و OnePlus 10 فالنسخ الأحدث، إلا أنه ستتوافر الخدمة على الأجهزة الأخرى قريباً وسيتم الإعلان عنها.



والأماكن التي تكون تغطيتها ضعيفة مثل المباني السكنية عالية الارتفاع والطوابق السفلية والمكاتب والأفرع النائية، وفي حال التقط الهاتف المحمول شبكة واي فاي موقوفة وآمنة، سيتم تحويل المكالمات بين شبكة الهاتف وشبكة الواي فاي تلقائياً بسلاسة ودون أي انقطاع للمكالمات. وتتوافر هذه الخدمة أيضاً من دون أي رسوم إضافية بينما سيتم احتساب المكالمات الصوتية والإنترنت حسب الباقة،

في إطار سعيها المستمر لإثراء تجربة الأفراد الرقمية، أطلقت شركة Ooredoo للاتصالات، خدمة المكالمات الصوتية عبر الشبكة اللاسلكية (VoWiFi) لعملائها من الأفراد كجزء من التزامها لتطوير شبكتها وتعزيز الخدمات الصوتية وتوفير تجربة اتصال أفضل لمستخدمي الهواتف المحمولة. وأصبح الآن بإمكان عملاء شركة Ooredoo من الأفراد الاستمتاع بمكالمات صوتية عالية الجودة عبر أي شبكة واي فاي. وما يميز هذه الخدمة أن المكالمات تتنقل بشكل تلقائي وسلس بين شبكة الهاتف النقال وشبكة الواي فاي لضمان حصول

## «هيونداي» تحصد مجموعة جوائز من «What Car?»



هيونداي سانتافي

سياراتنا، من أصغرها i10 إلى أكبر سيارات الدفع الرباعي لدينا في بريطانيا موتور بريطانيا Hyundai Motor UK: إن نجاح هيونداي الحالية من الطرازات والتي توفر للعملاء مجموعة واسعة من الخيارات لتناسب احتياجاتهم الفردية.

لسبعة أشخاص. وقالت أشلي أندرو، المدير العام لشركة هيونداي موتور بريطانيا Hyundai Motor UK: إن نجاح هيونداي الحالية من الطرازات والتي توفر للعملاء مجموعة واسعة من الخيارات لتناسب احتياجاتهم الفردية.

الجيدة إلى سيارة رائعة، حيث يتم تقليل تكاليف التشغيل وتحسن الأداء، بالإضافة إلى ذلك بإمكانك الحصول على التحكم والتوجيه الجيد، وعلى القيمة الرائعة مقابل المال، والتصميم الداخلي المحسن التشطيب بمقاعد تتسع

تستمر انطلاقاً هيونداي القوية منذ بداية عام 2022 بخطى ثابتة مع تحقيق إنجازها الثالث في شهر يناير، إذ تم تكريم هيونداي سانتافي بلقب «سيارة الدفع الرباعي الكبيرة لهذا العام» في جائزة موقع ومجلة وات كار 2022 البريطانية المرموقة، بالإضافة لاختيار لجنة حكام «وات كار» سيارة هيونداي i10 للفرز بلقب «أفضل سيارة صغيرة للمدينة» وهيونداي توسان دفن فئة «أفضل سيارة دفع رباعي عائلية من الناحية العملية»، في فئات «أفضل شراء» للمجلة والموقع المتخصص بنصائح شراء السيارات، والتي فازت فيها سانتافي أيضاً بـ «أفضل سيارة هجينة تعمل بالكهرباء للعثالات الكبيرة». وقد نالت سيارة هيونداي سانتافي الجديد التي توفر مقاعد فسيحة لعائلة مكونة من سبعة أفراد، الغناء من لجنة حكام جائزة «وات كار»، لما تشمله من مجموعة من التحسينات، التي ارتقت بسيارة الدفع الرباعي الأنيقة عالية التقنية إلى مستوى آخر من التطور. قال محرر موقع ومجلة «وات كار»، ستيف هانتينجفورد: أثبتت هيونداي أن التغييرات الصغيرة يمكن أن تحدث فرقا كبيرا، مع إضافة خيارات محركات الطاقة الهجينة والهيجنة القابلة للشحن الخارجي، التي بدورها متعددة الاستخدامات الكبيرة



هيونداي توسان



هيونداي i10

## 6,8 مليارات دولار مشاريع في دبي قيد التنفيذ وفقاً لنظام الشراكة

# «ميد»: حكومات الخليج أصبحت تفضل طرح المشاريع بنظام الشراكة بين القطاعين



محمود عيسى

نشرت مجلة «ميد» أن المشاريع بنظام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، استمرت في الحفاظ على الزخم الجديد الذي اكتسبته في قطاعي البناء والبنية التحتية منذ الربع الأخير من عام 2021. وأضافت المجلة أن هذا النمط من المشروعات كان بصورة أكثر جانبية في قطاعي الطاقة والمياه في دول الخليج، مقارنة بقطاعات المشاريع الأخرى، وتؤدي الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لتطوير بنية تحتية اجتماعية طويلة الأجل إلى خلق فرص لمشاركة أكبر للقطاع الخاص في مشاريع البناء متوسطة الحجم في دول المنطقة. وسجل نشاط طرح المناقصات للعديد من هذه المشاريع منذ بداية العام تقدماً ملحوظاً، تصدرته الإمارات والسعودية كمجال قوي للشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الإنشاءات والبناء، منها مشاريع

في دبي قيد التنفيذ وفقاً لنظام الشراكة بين القطاعين بقيمة 6,8 مليارات دولار في قطاعات التطوير الحضري والطرق والنقل والرعاية الصحية. وقالت المجلة إنه من المتوقع أحرار تقدم في العديد من

هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول المجلس في عام 2022، وتحقق السعودية أيضاً تقدماً على هذا الصعيد عبر تنفيذ مخططات مواقف السيارات ودور الرعاية الاجتماعية.